PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram Al Ektesadi**
DATE:	**27-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**119,000**
TITLE :	**New university hospital law gives in to big players' demands: Doctors' visit Fees at private clinic trump underprivileged ticket prices**
PAGE:	**18, 19**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Sabry Al Gendy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

حسم مشروع قانون المستشفيات الجامعية الجديد الذى وافق عليه المجلس الاعلى للجامعات فى جلسته الاخيرة الجدل حول ما اشيع من خصخصة هذه المستشفيات، واكد استمرار تبعيتها للجامعات الحكومية، كما تم التراجع عن فرض مواعيد محددة لعمل اعضاء هيئة التدريس بكليات الطب الحكومية فى هذه المستشفيات مقابل اجر اضافى يتم الاتفاق عليه وتحديده.

تقرير صبرى الجندى

قانون المستشفيات الجامعية الجديد يرضخ للكبار:

«فيزيتا»

العيادات الخاصة تهزم «تذكرة»

وكانت هذه النقطة تحديدا محل اكبر هجوم تعرض له وزير التعليم العالى السابق الدكتور السيد عبد الخالق نتيجة تضارب المصالح بين ما كان سيقرره القانون وبين اصرار اعضاء هيئة التدريس على رفض العمل فى المستشفيات بعيدا عن المواعيد الرسمية للعمل فى كليات الطب حيث شهدت المواد المتعلقة بتنظيم العمل مقاومة شديدة ادت الى نجاحهم فى اسقاطها دفاعا كما يقول الوزير السابق عن عياداتهم ومستشفياتهم الخاصة التى يوجدون فيها اغلب الوقت بالاضافة الى سفرياتهم الخارجية وحضور المؤتمرات والتدريس فى كليات الطب بالجامعات الخاصة.

وكان وزير التعليم العالى السابق

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

الدكتور السيد عبد الخالق قد خاض عددا من المعارك مع رؤساء الجامعات وعدد كبير من اساتذة الجامعات المصرية نتيجة اختلاف وجهات النظر بينه وبينهم.
من ابرزها معركته مع اساتذة وكليات الطب حول المستشفيات الجامعية التى كان الجدل حول رؤية الوزير الى جانب اسباب اخرى وراء قرار رحيله من الوزارة.
الغريب انه بعد كل هذا الجدل والرفض من قبل اساتذة الطب لقانون المستشفيات الجامعية وافق المجلس الاعلى للجامعات على مشروع قانون المستشفيات الجامعية فى جلسته الاخيرة.
اكد الدكتور اشرف حاتم امين عام المجلس الاعلى للجامعات لـ«الاقتصادى» ان المستشفيات الجامعية تعمل فى ظل قرار جمهورى صادر منذ ٥٠ عاما اى فى عام ١٩٦٥ ويحمل رقم ٣٣٠٠ ونظرا للتطور الكبير فى تقديم الخدمات الطبية وزيادة عدد الاسرة ووفرة اعضاء هيئة التدريس بكليات الطب فإن الامر تطلب العمل على اصدار قانون جديد وخضع لحوار مجتمعى واسع تباينت فيه وجهات النظر وفى النهاية تم اقراره فى الاجتماع الاخير للمجلس الاعلى للجامعات.
مشروع القانون اقر باعتبار المستشفيات الجامعية وحدات مستقلة فى النواحى المالية والفنية والادارية لكنها جزء لا يتجزأ من كلية الطب وتسعى لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين خاصة فى الخدمات المتقدمة وفروع التخصصات الطبية ومشاركة وزارة الصحة فى تقييم خدمات الرعاية الصحية وتدريب كوادرها الطبية تنفيذا لبروتوكولات تعاون تبرم بين وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية.
ونص القانون على استحداث مجلس اعلى للمستشفيات الجامعية وهو مجلس تنسيقى يتبع المجلس الاعلى للجامعات ويعمل على رسم السياسات العامة بهذه المستشفيات ووضع الضوابط العامة التى تضمن التنسيق والتعاون بين المستشفيات الجامعية واعضاء هيئة التدريس بما يضمن الاستغلال الجيد للموارد وتنميتها.
كما نص القانون على تشكيل مجلس للشئون الصحية فى كل جامعة حكومية برئاسة احد اعضاء هيئة التدريس بكلية الطب من لهم خبرة فى ادارة المستشفيات ويتولى نفس مهام المجلس الاعلى للمستشفيات فى نطاق الجامعة ويتولى المجلس التخطيط والمتابعة لتطوير اداء مستشفيات الجامعة ويشكل فى كل جامعة مجلس ادارة لمستشفيات الجامعة يرأسه عميد كلية الطب ويديره مدير عام المستشفيات الجامعية الذى يتم اختياره من بين اعضاء هيئة التدريس بالكلية ويتم ترشيحه من قبل عميد الكلية ويصدر قرار بتعيينه من رئيس الجامعة لمدة ٣ سنوات تجدد لمرة واحدة.
القانون حدد ايضا مهام الطبيب المقيم باعتبارها وظيفة مدرجة بموازنة المستشفيات الجامعية ويتم شغلها بصفة مؤقتة لمدة عام قابلة للتجديد لخمس سنوات على الاقل ويشغلها اوائل الخريجين بكليات الطب.
كما نص مشروع القانون على قيام التأمين الصحى والعلاج على نفقة الدولة واى جهات تأمينية اخرى بدفع تكاليف علاج المرضى الفعلية مع الالتزام بالعلاج المجانى للمرضى غير القادرين وغير المؤمن عليهم.
كما نص على انشاء مكتب للمتابعة والرقابة الذاتية داخل كل مستشفى جامعى تكون مهمته تقديم تقارير دورية ومنتظمة لمجلس ادارة المستشفيات الجامعية مباشرة.
وفوض القانون وزير التعليم العالى فى اصدار اللائحة التنفيذية للقانون بعد عرضها على المجلس الاعلى للجامعات.
الدكتور اشرف حاتم اكد لـ«الاقتصادى» ان مشروع القانون الجديد فور اصداره يلغى القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٠ لسنة١٩٦٥ والقانون ٤٩ لسنة ٧٢ والقانون١١٥ لسنة ٩٣.

< التراجع عن فرض مواعيد محددة لعمل أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب الحكومية مقابل أجر إضافى

< عبدالخالق خسر المعركة مع الإساتذة والأعلى للجامعات وضع كلمة النهاية